إشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق

استقطاب مالي أم اغتراب اقتصادي؟

د.مظهر محمد صالح

(٣ـ٢)

إن رأس المال المالي الأهلي الذي هو استنساخ لرأسمالية الدولة الريعية في الاقتصاد الانتقالي المالي المنفرد في العراق لم يخلُ بنفسه من المتضادات وتضارب المصالح في تقاسم الثروة وتكثيرها بين السوق المالي ورأسمالية الدولة المركزية عبر منظومة رأس المال المالي الكلي. ففي خضم التعايش أو التطفل الانتقالي، تولدت شراكة ناقصة بين أطراف رأس المال (الدولة والسوق المالي) وهو أمر لم يسبق له مثيل في تاريخ رأسمالية الدولة الريعية في العراق. فالمهمة الرئيسة للسوق المالي الانتقالي المتحرر، بهذه الانفرادية الشديدة، لا يتعدى توفير حاضنة هي من وحي الانتقال ووظيفته لتحويل الشراكة الناقصة إلى رأس المال المالي الأهلي وإتمام نواقصه عبر طورين متعاقبين باتجاه السوق المالية الدولية وليس باتجاه النشاط الحقيقي المحلي الاستثماري والتنموي الذي غابت أسس ومقومات انتقاله إلى السوق الحر وتوفير بنية

تحتية قانونية مماثلة لما تم توفيره للسوق المالي الانتقالي الحر. وإن هذين الطورين المتعاقبين هما:

الأول :طور الشراكة الناقصة : ويتمثل بخلق أو ولادة الثروة المالية المستنسخة من رأسمالية الدولة الريعية عبر معادلة تعظيم التوزيع الاستهلاكي في موازنات الدولة التشغيلية وتدني الكفاءة الإنتاجية في الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر الإنتاجي وتمكين التنمية فيها، وهو الطور الناقص : حيث يتراكم رأس المال المالي بأصول من الثروات النقدية الفعلية سريعة التحصيل تمثل حقوقاً على عرض مادي أو حقيقي محلي من المنافع والسلع والخدمات والثروات محدودة المقادير ضعيفة التنوع في سوق منخفضة الأداء عقيمة في توفير آفاق التنمية والتطور الاقتصادي ولا تمتلك في الوقت نفسه الاستعداد الكافي لتوليد القيمة المضافة الحقيقية وولوج الاستثمار الحقيقي. وعلى هذا الأساس ظلت الرأسمالية المالية الأهلية مقيدة الحركة والنمو في الطور الجنيني الناقص لضعف التكامل مع الأسواق الانتقالية الأخرى وتخبطها داخل السوق المالي لتمثل الحراك الصامت أو الاغتراب المالي financial alienation الذي يعيشهُ رأس المال المالي الأهلي في شراكته الناقصة) مع منظومة رأس المال المالي الكلي أو معسكر رأس المال المالي).

والآخر: طور التكامل : ويتمثل بتحقيق الثروة الرأسمالية المالية الأهلية وهو طور التكامل ،أي التكامل مع السوق العالمية الشديدة الليبرالية التي تمتلك حاضنة ذات طيف واسع من الأسواق الانتقالية ببنى تحتية متكاملة الوظائف. أي تحويل الثروة المالية الناقصة إلى ثروة كاملة يتولى المناخ المالي المتحرر المحلي تحويلها إلى حقوق والتزامات على عرض دولي واسع شديد التنوع في السوق المالية الدولية، وهو ما أطلقنا عليه في كتاباتنا السابقة رأس المال المالي السالب ! الذي يستقر في مستودعات الثروة خارج البلاد وانتقاله من ادخار أو فائض كامن محلي (ناقص الأهلية) إلى ادخار أو فائض

السياسة الخاطئة جعلت من اقتصادنا أشبه باقتصاد كازينو

كامن دولي (كامل الأهلية) ضمن آلية يوفرها النظام الاقتصادي الراهن في بلادنا عبر صراع بين لونين في مشاهدة مسرح الاحداث الاقتصادية أحدهما يراه أسود والآخر يراه أبيض ولكن الخاسر الوحيد هو الاستثمار الحقيقي في العراق.

إن النظام الاقتصادي الراهن، لم يوفر فضيلة الاقتصاد الانتقالي إلى السوق الحر ببنية متكاملة أمام هذا الاجتزاء أو الأحادية الانتقالية من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق الحر المالي دون الأسواق الأخرى ولاسيما الحقيقة. وبهذا فقد أمسى السوق المالي الحر ذراعاً لانتقال الثروة المالية الناقصة التكوين ضعيفة الارتباط بمفاصل الإنتاج في الاقتصاد الوطني إلى ثروة مالية كاملة مع مستودعات المال الدولية وتقوية التراكم على الصعيد العالمي وحرمان البلاد من تراكمها الحقيقي عبر تكوين صناديق ثروة غير سيادية للرأسمالية المالية الأهلية خارج النشاط الاقتصادي للبلاد.

إن آلية العمل في الاقتصاد الانتقالي المالي للعراق أمست اليوم مدعاة لتفجر الصراع بين رأسمالية الدولة المالية (المالك الريعي الكبير) وبين الرأسمالية المالية الأهلية (المالك الصغير) المتطفل على الريع المركزي، وإن مكنونات الصراع يفجرها عاملان : الأول يتمثل بتوافر درجة مرتفعة من الضرائب السالبة على رأس المال المالي الأهلي المؤدية إلى تعظيم التراكم المالي من خلال التهرب الضريبي أو دفع ضريبة رأسمالية هشة و الآخر يتمثل بدور القطاع المالي المتحرر كقوة سوق مركزية للاقتصاد الانتقالي بتوفير مسالك تلقائية لتحويل الادخار المحلي الموجب (الثروة الناقصة لرأس المال المالي الأهلي وفق الطور الأول) إلى ادخار خارجي سالب (الثروة الكاملة لرأس المال المالي الأهلي وفق الطور الثاني المذكور سابقاً) ،أي تحويل الأخيرة إلى مدخرات خارجية تجد نفسها في مستودعات المال الآمن خارج البلاد في إطار حاضنة ليبرالية عالية توفرها السوق المالية المحلية المكتملة بالسوق المالية الدولية.

وبهذا تتكامل دورة رأس المال المالي الأهلي في حاضنة نمو أجنتها في رحم السوق الانتقالي الأحادي المالي الحر في العراق الذي تؤدي أدواته المتحررة دور المغذي الرئيس للميول التجارية الاستهلاكية مع الخارج من طرف، وفي الطرف الآخر تنتهي برأس مالي سالب في مستودعات المال خارج البلاد في إطار معادلة تبتدئ بخلق الثروة المالية الناقصة محلياً وتكتمل عبر أدوات الاقتصاد الانتقالي المالي وهي مرحلة تحقيق الثروة الكاملة وإتمامها لتلتحم تراكمياً مع دورة رأس المال على الصعيد العالمي.

وبعبارة أخرى، فإن دورة رأس المال تمر عبر الاقتصاد الانتقالي المالي الحر من سوق محلية ضيقة هشة مولدة للثروة الناقصة لا توفر التنوع في التصرف الأمثل لها (ذلك لغياب اقتصاد انتقالي وطني متكامل بآليات السوق) لتأخذ الثروة الرأسمالية مسارها بالانتقال إلى السوق المالية الدولية الشديدة التنوع وواسعة المرونة في التصرف. وهنا تكتمل دورة الثروة المالية (من مرحلة الرأسمالية المالية الجنينية (الموجبة) إلى مرحلة الرأسمالية المالية الكاملة (السالبة، ليدخل عندها رأس المال المالي الأهلي شبكة رأس المال المالي العالمي كقوة تراكمية عبر تكوين صناديق ثروة أهلية لاسيادية!

لم يوفر الاقتصاد الانتقالي المالي في العراق، وهو في مثل هذه الأحادية الشديدة، الشروط الموضوعية لديمومة الفائض الاقتصادي أو التكوين الرأسمالي، الممتدة أصوله من رأسمالية الدولة، للتكامل مع السوق الوطنية التي تعيش مراحل سابقة للانتقال إلى اقتصاد السوق الحر، وإن السبيل الوحيد له هو أن ينفتح سلباً على السوق المالي الدولي باتجاه واحد يعمل على تمويل التجارة الخارجية أو نقل فوائض الثروة المالية الناجمة عنها بشكل رئيس وتحويلها من ثروات ناقصة الشروط أو الأهلية إلى ثروة مالية كاملة الشروط في التصرف توفرها أسواق العالم ذات القدرات الانتقالية العالية إلى اقتصاد السوق الحر دون عوائق.

فالنشاط الاقتصادي الكلي الذي يلهث، سواء أكان في رواجه أم كساده، وراء حركة النفقات العامة للموازنة (أداة السياسة المالية) من جهة ،ونشاط مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي (أداة السياسة النقدية) من جهة أخرى في متلازمة واحدة من الاستقطاب من دون أن يولد استخداما حقيقيا عاليا (إذ مازالت البطالة الفعلية بحوالي مرتبتين عشريتين حتى الوقت الحاضر) أو أن يولد استثمارا حقيقيا معظما للنمو، هو أمر للأسف الشديد يقرب اقتصادنا في ظاهرته الراهنة، ليميل نحو تكثير الأموال أو تحويلها إلى خارج البلاد أو حتى المضاربة بالعملة الأجنبية كنشاط وأولوية يمارسها السوق المالي بشكله الحالي، جاعلاً من الاقتصاد أشبه ما يسمى باقتصاد الكازينو Casino Economy أو اقتصاد قاعة القمار!، وهي المفارقة التي أشار إليها عالم الاقتصاد جون ماينرد كينز Keynes في كتابه الشهير الصادر في عام ١٩٣٦ والموسوم بـ : النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود ،مؤكداً حقيقة ما يسمى بـ : اقتصاد الكازينو Casino Economy إن صح التعبير في الاقتصادات الرأسمالية، إذ توضح فكرة كينز بكونه اقتصادا ينظر إليه من زاويتين مختلفتين : فالمضاربون في المال لا يمكن لهم أن يكونوا أشد أذى بمجرد توليد فقاعة سعرية Bubble في النشاط الاقتصادي الحقيقي الجاري الذي تزاوله مشاريع الإنتاج الفعلي، ولكن من الزاوية الأخرى سيكون الموقف أكثر خطورة عندما تتحول مشاريع الإنتاج أو النشاطات الحقيقية إلى مجرد فقاعات سعرية مالية تدور في حومة المضاربة يستقطبها القطاع المالي كقوة أو أداة للمضاربة. ويؤكد جون ماينرد كينز في كتابه أعلاه أنه عندما يتجه الاقتصاد ليكون كله ناتجا عرضيا لقاعة القمار، فإن وظيفة الاقتصاد ستؤدي دورها مجرد تعبير عن دور الاقتصاد المريض !!! وهو أمر لن نرضاه نحن معشر الاقتصاديين المتطلعين إلى بناء اقتصاد حقيقي وطني راسخ وقوي في حاضره وواعد في مستقبله، ولاسيما عندما يكون تطور رأس المال في بلادنا متجهاً ليكون ناتجاً عرضياً لنشاط قاعة القمار إن صح التعبير ومن ثمة سيؤدي الاقتصاد وظيفته أو دوره مجرد دور الاقتصاد المريض.

من صفوة الكلام، يمكن إدراك أن الاقتصاد الانتقالي إلى السوق الحر في بلادنا ما هو إلا مرحلة محدودة لم ينتقل فيها سوق القطاع المالي إلى السوق الحر وعَده انتقالاً ماليا مجرداً يحاكي تمويل التجارة الاستهلاكية الخارجية باتجاه واحد ويعمل على نقل الثروة المالية الناقصة (كرأس مال مالي أهلي موجب / أو ادخار موجب) أو تحويله إلى ثروة مالية كاملة (كرأس مال مالي أهلي سالب / أو ادخار سالب) . وبهذا فإن الاقتصاد الانتقالي المالي، هو بنفسه لا تكتمل درجة انتقاليته إلى السوق الحر المالي المحلي ما لم يتكامل بظاهرة الاتجاه الواحد مع السوق الحر الخارجي (السوق المالي الدولي) .

لقد عمل القطاع المالي المحلي الشديد الانتقال إلى السوق الحر وحده الأخذ بمهمة أساسها توفير زخم للاغتراب المالي financial alienation وأدائه دور الحاضنة للثروة المالية الناقصة خلقاً) في السوق المالي المحلي ونقلها إلى ثروة مالية (كاملة تحقيقا أو تجسيدا) عبر الأسواق الخارجية) . إذ يلحظ أن السوق المالية الدولية وتكاملها مع السوق المحلية باتجاه واحد قد أدت دورها كحاضنة اكتمال أو تكامل للأجنة الرأسمالية العراقية في أسواق شديدة الانتقال إلى السوق الحر وآلياته ولكن خارج البلاد وباتجاه واحد !

إن ثمة مفارقة تؤشر نشاط الاقتصاد المالي الانتقالي في العراق، حيث صار ذلك النشاط متميزاً في احتساب القيمة المضافة عن خدماته في مكونات الناتج المحلي الإجمالي التي تقدر بحوالي ١٣٪ من مكونات ذلك الناتج الذي تؤديه السوق المالية الانتقالية، في حين لا تتعدى مساهمة القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة التحويلية) في مكونات الناتج المحلي الإجمالي بين حد أدنى ٧٪ وحد أعلى ٩٪ سنوياً. مما تعكس هذه المستويات المحدودة الإنتاج التركيبة الريعية الاستهلاكية الراهنة للاقتصاد الكلي.

الإخوان والعلاقة مع الإدارة الأمريكية

حسين عبدالرازق

بعد فوزهم .. ما موقفهم من أمريكا؟

في يوم الأربعاء الماضي أقدمت «هيلاري كلينتون» وزيرة الخارجية الأمريكية على تدخل علني فظ في الشؤون الداخلية المصرية، وبدا أنها تنحاز بوضوح لجانب حزب الحرية والعدالة «الإخوان المسلمين» في الصراع الدائر بينهم وبين القوى المدافعة عن مصر دولة مدنية ديمقراطية حديثة، وفي خلافهم مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة!

قالت كلينتون «نعتبر – أي الإدارة الأمريكية – أنه من الضروري أن يفي الجيش بالوعد الذي قطعه للشعب المصري بتسليم السلطة إلى الفائز في الانتخابات الرئاسية» ،وكان السائد في ذلك الوقت أن الفائز هو «د. محمد مرسي» مرشح حزب الحرية والعدالة، وأضافت «أن بعض الأفعال التي قامت بها السلطات العسكرية خلال الأيام الماضية مزعجة بوضوح.. ويجب أن يتبنى الجيش دورا مناسبا غير دور التدخل والهيمنة أو محاولة إفساد السلطة الدستورية»، وأوضحت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية أن العسكريين الذين يحكمون مصر لم يكفوا عن القول «شيئا في العلن ثم يتراجعون عنه في السر بطريقة ما، لكن رسالتنا هي دائما نفسها: يجب أن يحترموا العملية الديمقراطية»!

ورغم هذا الهجوم على المجلس الأعلى للقوات المسلحة من جانب وزيرة الخارجية الأمريكية، فمن المؤكد أن الإدارة الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية حريصة على علاقاتها بالقوات المسلحة المصرية وبجماعة الإخوان المسلمين معا، وكما قال «جمال عبد الجواد» أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في مصر ومدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية السابق «.. في الصراع بين الجيش المصري والإخوان ترى الولايات المتحدة نفسها محشورة بين صديق قديم موثوق به إلى حد بعيد وهو الجيش، وصديق جديد محتمل غير موثوق به بعد وهو الإخوان المسلمين، وتحاول أن تجد نقطة توازن ما بين الحليفين أو الشريكين.. القديم والبازغ».

ويبدو أن الاضطراب الذي أصاب الإدارة الأمريكية ناتج عن قراءة خاطئة ومتسرعة للواقع المصري خلال الفترة الأخيرة، وربما منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فالولايات المتحدة «لم تعد فاعلا رئيسيا في تقرير مصير الأمور في مصر خلال الأحداث التي بدأت بالتظاهرات الاحتجاجية في ميدان التحرير يوم ٢٥ يناير وتطورت لتصبح ثورة شعبية خلعت حسني مبارك من موقعه كرئيس للجمهورية لمدة تقرب من ثلاثين عاما وحتى اليوم.. كانت الولايات المتحدة خلال هذه التغييرات تلاحق حدثا لم تصنعه»، ونتيجة لهذا الاضطراب قدرت أن فوز جماعة الإخوان المسلمين بالأكثرية في انتخابات مجلس الشعب ثم مجلس الشورى وتشكيلهم مع حلفائهم الأغلبية في المجلسين، واستيلاءهم على الأغلبية في «الجمعية التأسيسية» التي ستتولى صياغة الدستور سواء في تشكيلها الأول الذي ألغي بقرار من محكمة القضاء الإداري أو في تشكيلها الثاني «وربما يكون قد ألغي أمس بحكم جديد من محكمة القضاء الإداري»، وترشيح رئيس حزب الحرية والعدالة «د. محمد مرسي» لرئاسة الجمهورية وحصوله على أعلى الأصوات في الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة واحتمال فوزه في جولة الإعادة.. يجعل الإخوان المسلمين القوة السياسية الأولى في مصر دون منافس وسلطة الحكم القادمة.

ولكن المفاجأة التي أربكت الإدارة الأمريكية جاءت من المحكمة الدستورية العليا المصرية قمة السلطة القضائية في مصر التي حكمت ببطلان مواد في قانون الانتخابات وبطلان مجلس الشعب الذي انتخب على أساس هذا القانون، وبالتالي حله وانتقال السلطة التشريعية بعيدا عن جماعة الإخوان المسلمين، بعد أن تراجعت شعبيتهم نتيجة لممارساتهم خلال ١٢٠ يوما هيمنوا فيها على السلطة التشريعية، وما بدا من احتمال فشل مرشحهم لمنصب رئيس الجمهورية، وأخيرا الإعلان الدستوري المكمل الذي مد الفترة الانتقالية خمسة أشهر إضافية حتى نوفمبر/ تشرين الثاني القادم، وأعطى المجلس الأعلى للقوات المسلحة وضعا يحوله إلى سلطة رابعة إضافية للسلطات الثلاث «التشريعية والتنفيذية والقضائية» واحتفاظه أيضا بسلطة التشريع.

والعلاقة بين الإدارة الأمريكية وجماعة الإخوان المسلمين ليست بنت اليوم، ولم تبدأ بعد ثورة ٢٥ يناير، ولكن لها جذور قديمة خلال حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك، وتقدم دراسة لعماد مسعد السبع منشورة تحت عنوان «مستقبل العلاقة بين الإخوان المسلمين وأمريكا» مجموعة من الحقائق المهمة.

فيشير الكاتب إلى توصية لمعهد بروكنجز للرئيس أوباما وردت في تقرير صادر عن المعهد «بضرورة استئناف الحوار مع الإخوان لمنع الجماعات السلفية من بسط سيطرتها على الحياة السياسية ومقاعد المجلس التشريعي في مصر، مع السماح للسفارات الأمريكية بإجراء نقاش مع التيار الوسطي الإسلامي بعد نحو عقد من قرار الرئيس الأمريكي بوش بقطع هذه الاتصالات»، وبرر التقرير هذه الدعوة لاستئناف الحوار بأن «الحوار المفتوح مع الإخوان سيتيح للولايات المتحدة فرض بعض من نفوذها على الاستراتيجيات التي يتبعونها وخاصة ما يتعلق منها بالمشاركة في الانتخابات والوصول إلى السلطة»، ويتفق هذا الطرح من جانب معهد بروكنجز – في رأي الكاتب – مع ما انتهى إليه تقرير الحريات الدينية الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في نوفمبر ٢٠١٠، الذي اعتبر جماعة الإخوان المسلمين «أقلية دينية تتعرض للتمييز والاضطهاد الديني في مصر»!

وأعلنت «هيلاري كلينتون» في العام الماضي أن الإدارة الأمريكية بدأت حوارا مع تيار الإخوان المسلمين – بعد توقفه منذ عام ٢٠٠٦ – وأن هناك نقاشات تجري مع تيار الإخوان المسلمين ممثلا في ذراعه السياسي «حزب الحرية والعدالة»، وصرح مساعد وزير الخارجية الأمريكي في حديث نشر بصحيفة الأهرام في ١٥ أغسطس/ آب ٢٠١١، بأن مسؤولي الحكومة الأمريكية يلتقون رموزا وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين بشكل مستمر ،وفي إطار حوار مع القوى السياسية حول مستقبل عملية التحول الديمقراطي في مصر وقام «ريتشارد دوني» مسؤول الاتصال السياسي بالسفارة الأمريكية بزيارة لمقر جماعة الإخوان المسلمين «القديم» بشارع سوق التوفيقية واجتمع بقادتها، والتقى د. سعد الكتاتني مع «سيتني هوبز» زعيم الأغلبية الديمقراطية بالكونجرس بمقر السفارة الأمريكية بالقاهرة.

كل هذه الحقائق تجعل جماعة الإخوان المسلمين وحزبها الحرية والعدالة والمرشد العام للجماعة «محمد بديع» ورئيس حزب الحرية والعدالة «د. محمد مرسي»، مطالبين بإعلان موقفهم من التدخل الأمريكي في الشأن المصري الداخلي، والتهديد «بإعادة النظر في المساعدات العسكرية السنوية لمصر التي تبلغ قيمتها ٣,١ مليار دولار» إذا لم يتم تسليم السلطة للمدنيين في أول يوليو/ تموز القادم.

لقد دانت كل الأحزاب والقوى السياسية المدنية هذا التدخل الأمريكي، ولم يعد مقبولا من الرأي العام المصري هذا الصمت المريب من الإخوان المسلمين، فهل يفعلونها أم يؤكدون كل الشكوك والاتهامات التي تلاحقهم؟!

الذين خانوا أدوارهم

فريدة النقاش

حين زار «أردوغان» رئيس وزراء تركيا مصر قبل شهور هلل الإسلام السياسي واستقبله استقبال الفاتحين ولكنه عاد فودعه باللعنات لسبب بسيط هو أنه قال بضرورة فصل الدين عن السياسة لأن السياسة تؤذي الدين والدين خطر على السياسة، وأضاف أن النظام العلماني في تركيا ليس معاديا للدين وأن التناقض بين الإسلام والعلمانية هو تناقض مفتعل، لكن دعاة الإسلام السياسي في مصر رأوا في مثل هذه الدعوة تجديفا ومعاكسة لتاريخهم كله الذي اختلط فيه الدين بالسياسة فأنتج الكوارث بدءا من الاغتيالات التي برروها دينيا، وليس انتهاء بالتكفير الذي لم يفلت منه مفكر أو فنان حر حتى أن المجتمع المصري شعر بالاختناق خلال ثمانية عشر شهرا من عمر الثورة برز فيها الإسلام السياسي بكل ألوانه بروزا لافتا وحصد أصوات الناخبين ليحصل على الأغلبية في انتخابات مجلسي الشعب والشورى ويسعى للحصول علي موقع الرئيس مع السلطة التنفيذية بكاملها.

وفي هذه الانتخابات المشار إليها تلاعب الإسلام السياسي تلاعبا ماهرا بالدين وتوجه دعاته وداعياته للناخبين قائلين إنهم سوف يذهبون إلى الجنة إذا ما صوتوا لهم، ولكنهم أيضا قرنوا جنة الآخرة بالعطايا الدنيوية حين استثمروا فقر المصريين على أوسع نطاق فوزعوا المواد التموينية والأموال ووفروا للناخبين المعدمين سبل المواصلات للانتقال إلى مقار اللجان وهو ما شكل إهانة بالغة للملايين الفقيرة التي كان نظام مبارك قد همشها ودهسها تحت عجلات قطار الليبرالية الجديدة وسياساتها الاقتصادية الاجتماعية ومماألأة كبار رجال الأعمال على حساب الكادحين.

ونهضت سياسة الإسلام السياسي على توجيه المشاعر الاقتصادية للمهمشين والبائسين من ضحايا الأزمة العامة توجيها إيديولوجيا في شكل معاداة المسيحيين والنساء وذلك بدلا من تقديم حلول اقتصادية اجتماعية ناجعة للفقر والانقسام الطبقي الحاد ،لأن جوهر خياراتهم الاقتصادية – الاجتماعية هو ذاته خيار الليبرالية الجديدة ،ولذا كان صراعهم مع نظام مبارك صراعا على السلطة وليس من أجل سياسات بديلة ،لذلك أنهم يحلون قضية الانقسام الاجتماعي لا عبر إعادة توزيع الثروات على أسس عادلة وإنما على الأعمال الخيرية من صدقة وزكاة وإحسان ويبقي الفقراء في ظل هذه الآليات أسرى لعطايا السادة ويبقون فقراء مسلسلين رجلين ورأس لأن التلاعب بوعيهم باسم الدين يجعلهم يتقبلون وضعهم الهامش باعتباره أمرا طبيعيا.

كذلك يقدم الإسلام السياسي خطابه كأنه حقائق لا جدال فيها يدعمها بطبيعة الحال استخدام القرآن الكريم وسيرة الرسول وسنته، أما استخدام النقد والتفكير المستقل فهو ممنوع باسم مبدأي السمع والطاعة على أساس من هذين المبدأين تنشأ الأجهزة شبه العسكرية التي يستخدمونها لإرهاب الخصوم وفرض سطوتهم.

وتجمع برامجهم عناصر متنافرة مستقاة من أفكار وممارسات أقصى اليمين العالمي مع كلمات غامضة عن العدل، وهم يرفضون التعدد ويتطلعون لبناء نظام شمولي ودولة دينية تتأسس على أوهام الخلافة، ولنا أن نتذكر في هذا الصدد ممارسة الإسلاميين الجزائريين الذين أعلنوا أن الديمقراطية كفر، وأنهم خاضوا الانتخابات لمرة واحدة لن تجري بعدها أي انتخابات أخرى فيما لو نجحوا، وهو ما أفزع كل القوي السياسية المعرضة في ظلهم للإقصاء والقمع، وكان أن تدخل الجيش الجزائري لوقف مسار استيلائهم على السلطة.

وكان حزب النور السلفي في مصر يرى أنه لا يجوز الخروج على الحاكم لأن ذلك في عرفهم كفر وحرام، ولكن حين بدا أن ثورة ٢٥ يناير هي في طريقها إلى إزاحة «مبارك» قرروا الدخول بقوة إلى المعترك السياسي مدعين أنهم كانوا ثوريين ثم تحالفوا مع الإخوان المسلمين فضلا عن أن بعض قادتهم كانوا قبل الثورة أدوات طيعة في أيدي مباحث أمن الدولة.

ولا أعرف حقا كيف يندفع بعض المثقفين الديمقراطيين نظريا للتعاون مع الإسلام السياسي بدلا من فضح الطابع شديد الرجعية لدعوته وممارساته وتبصير المصريين بهذه الحقائق، وليس هناك تبرير منطقي لهذا السلوك سوى أن هؤلاء المثقفين يبحثون لأنفسهم عن مواقع ومنافع في ظل حكم دعاة الإسلام السياسي ليحجزوا لأنفسهم مكانا في الخرابة المعتمة التي ستنتج حتما عن مجمل ممارساتهم وأفكارهم، وفي سبيل هذه المنافع الشخصية صغيرة كانت أم كبيرة يخونون تاريخهم ويتخلون عن دورهم النقدي رغم أنهم يدركون جيدا أن اللحظة التي نعيشها هي مصيرية بكل المعايير، وهكذا يقع عبء المواجهة على الأجيال الجديدة من المثقفين الذين يقيمون أوثق الروابط مع الكادحين ويبنون معا وعيا مشتركا بالمخاطر والأدوار ويكافحون للحفاظ على مدنية الدولة وحقوق المواطنين.. فنحن مواطنون لا رعايا.